

## السياسة كياسة



جميل مفرح

\* .. أثبتت بعض القوى والتنظيمات والتشكيلات السياسية على امتداد الوطن العربي أنها لا تتمتع بقدر كاف من الذكاء السياسي الذي يساعدها ليس على السيطرة والابتعاد والفوز برضا وتعاطف القاعدة الجماهيرية وحسب، بل على مستوى القدرة على التماسك والاستمرار والمنافسة كطرف من أطراف سياسية عدة تسعى لإثبات ذاتها وكسب شعوبها وذلك بالطبع لا يكون إلا من خلال ممارستها وما تتخذه من نهج بالتزامن مع أي استحقاق انتخابي أو ديمقراطي شكلي للغاية.

\* ولعل أكثر من يبرز للاستشهاد في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، أو السياسيون المتأسلمون كما حلوا للكثيرين تسميئتهم، اعتماداً على كونهم يتخذون من الدين أو الإسلام زياً ظاهرياً يدايعون من خلاله عواطف ومرجعات الشعوب العربية المسلمة.. فهؤلاء، ورغم العمر الطويل الذي قطعوه وهم يتعاملون مع العمل السياسي وينشغلون به لم يحققوا استفادة حقيقية من انخراطهم في السجال السياسي في كثير من دول الوطن العربي، ولم يستطعوا الانسجام الحقيقي مع متطلبات العمل السياسي في العصر الراهن.. إنهم يتعاملون مع مرجيات العمل السياسي الحديث بعقليات وأدوات كلاسيكية رجعية أصبحت تالفة وفاقدة ولا تتماشى مع ما هو كائن وجار في الوقت الراهن!!

الأسبوع قبل الفائت دعا وزير الدفاع المصري الفريق أول عبدالفتاح السيسي الشعب المصري إلى تقويض الجيش لإحاربة الإرهاب ومحاولة الحد من تفشيه وما ينتج عنه من أضرار وتبعات أكثر من سيئة في حق الدولة والشعب.. وكان الشعب المصري يأمله ملياً للدعوة وخرج فيما يتبنيه التقويض المطلق للجيش الذي يركن إليه المصريون أكثر من أي تمثيل أو تشكيل سياسي أو نظامي أو ما شابه، ومن الشعب المصري أيضاً من ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا يشيدون بدور الجيش ويعلمون الركون إليه والاعتماد عليه، إلا أنهم تزامناً مع هذه الدعوة كانوا المستثنى الوحيد، أو الطرف الوحد الذي خرج مندداً ورافضاً لدعوة السيسي!!

\* والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو لماذا احتج ويحتج الإخوان المسلمون على هذه الدعوة التي يقصد بها مواجهة الإرهاب؟ مع التأكيد على أن تلك الدعوة لم تمسهم لا من قريب ولا من بعيد بشكل مباشر كتنظيم أو جماعة سياسية متواجدة في الساحة بقوة!! لماذا اعتبروا ويعتبرون الإرهاب صفة من صفاتهم أو معنى من المعاني الدالة عليهم؟ وماذا كان سيحدث لو أنهم كانوا أول من يخرج لمساندة وتأييد هذه الدعوة؟ ما طبع كانوا سيحققون ضربة سياسية وجماهيرية تعيد لهم ما خسروه خلال الفترة الماضية في صفوف الشعب المصري من تأييد وتعاطف، ولكن احتجاجهم على الخروج على الإرهاب كان بالطبع محطة أخفاق عبروها ليلتقلوا على رؤوسهم ضربة موجعة أخرى!!

وهذا هو الذي أعتربه هنا أنهم قد يحققون جماهيرية واسعة والبصير والعمل والكلسونات بل ولعقود، ولكنهم سرعان ما يفلحون وينهزمون أو يهزمون أنفسهم أحياناً بعدم كياستهم السياسية وسلوكهم الاستعلافي الذي يتم عن جهل بمجريات ومصاصات وأساليب العمل السياسي الذي قد ينفذ بهم من دائرة الانزوال التي عاشوها طويلاً ويبدو أنهم سيعيشونها مجدداً ولزمن يقصر نتيجة ما يفتقون إليه من كياسة وحنكة سياسيتين لازمتين لأي قوة سياسية تريد أن تحكم أو تقود شعباً يعيش في هذا العصر.. كان عليهم أن يغيروا من أدواتهم وأساليبهم ليكبسوا قاعدتهم الجماهيرية ويوسعوها.. ولا يتعاملوا مع المجريات وكأنها اكتفاء بما وصلوا إليه.. فقد تعلمت الشعوب اليوم كيف ترفض وكيف تتور و لم يعد يسعها عليها الخروج على أي نظام مهما كانت قوته وسلطته!!

## بعد الجدل الطويل:

## المعلومات المائية غير مكتملة؟؟



محمد العربي

بالآخرين لعبت المعلومة الدور الرئيسي في تلك القضايا.

كما كان للمعلومة الدور الأهم في خلق ظروف استقرار الإنسان في بيئته والتعايش مع ظروف الطبيعة التي قهرته أحياناً وتغلب عليها في حين آخر.

وفي اليمن استطاع الآباء والأجداد التعايش والتأقلم مع بيئتهم وفق معطيات تقوم على المعلومة المتوارثة من جيل إلى جيل. وقد مثلت المعلومة المائية والمناخية والزراعية جزءاً كبيراً من المؤثرات الشعبي. وفي الحكم المتأثورة عن (علي ولد زايد والحفيد بن منصور) مايشير إلى دور المعلومة في تدبير شؤونهم الزراعية والمائية والغذائية منذ زمن بعيد. ومع توسع حجم النشاط الإنساني وزيادة حاجياته واستخداماته للمياه، تتعاظم الحاجة إلى المعلومة لما يترتب عليها من أهمية في التخطيط لإدارة مائية فعالة تقود إلى كفاءة الاستخدام وتنمية المصادر، ومواجهة الظروف والتغيرات المناخية. فالأداء المناسب يقوم أساساً على تخطيط جيد والتخطيط الجيد يرتكز على قاعدة معلوماتية دقيقة وصحيحة.

فإذا كانت البداية كلمة فالمحصلة معلومة والنهائية تحرك.. والحركة لا تكون ذات قيمة إلا إذا كانت من خلال منظومة متكاملة من

قبل عدة أيام وبالتحديد في شهر يونيو من العام الحالي قال وكيل وزارة المياه والبيئة وتوفيق الشرجبي "إن المعلومات والبيانات الخاصة بالموارد المائية في اليمن غير مكتملة ويحاجة إلى إيجاد قالب خاص أو إطار يجمع فيه تلك المعلومات بحيث تصبح سهلة النشر وبمتناول الجميع، (صحيفة الثورة الأربعة 26 يونيو 2013 م) جاء ذلك في اختتام ورشة العمل الخاصة بالتخطيط الجيد للموارد المائية والتي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" بالتعاون مع سفارة مملكة هولندا بأهمية الورشة التي ناقشت المشاكل المائية في اليمن.

لاشك أن مثل هذا التصريح يثير الكثير من الغرابة والدهشة، ويفرض على المتابع بالنشان المائي في اليمن أن يتساءل... ماذا نعمل منذ فترة طويلة؟ وإين الجهود والامكانيات التي سخرت لتقييم وبناء الهياكل الأساسية لقطاع المياه؟ وماذا عن الدراسات والبحوث والخطة والاستراتيجيات التي أثيرت في المؤتمرات وورش العمل... وو.. وماذا يعمل وكيف يعمل المعنيون في الأمر إذا كانت المعلومات غير مكتملة وغير واضحة؟؟ وكيف تتخذ القرارات وتبنى الخطط والاستراتيجيات إذا كانت المعلومات المتعلقة بقطاع المياه غير متكاملة؟؟

مع أن أي عمل لا يقوم على معلومة متكاملة وواضحة يظل عملاً غير سليم وغير موثوق فيه ولاتحقق مخرجاته نتائج مرضية، فما بالنا إذا كانت المعلومة متعلقة بأهم مكون حياتي وهو المياه.

المعلومة هي أساس وجوهر أي عمل، والتعامل بالمعلومة ليس حاجة عصرية حديثة وإنما ضرورة وافقت الإنسان منذ أوجده الله على وجه الأرض، فكل تصرفاته وإشباع حاجياته تقوم على المعلومة المسبقة التي يخضعها عقله للتفحص والتحليل ويبني عليها بعد ذلك قرارته.

وفي الأمور الكبيرة التي أدار الألسان فيها شؤون حياته وتأمين احتياجاته وتنظيم علاقاته

المعلومات تقودها شبكة ذكية.. وهذا يعني أن تأتي المعلومة المطلوبة في الوقت المناسب لتكون بمثابة (طوق النجاة) لظالمتها. وإذا استوعبنا أهمية المعلومة في الإدارة المائية ووجهنا معطياتها في الاتجاه الصحيح فذلك بداية الطريق للتخطيط السليم لقضايا كثيرة ذات صلة باستخدام المياه ومنها إعادة النظر في الخارطة الزراعية ومواجهة تلح المياه والتربة ومراقبة المياه الجوفية وتشجيع زراعة المحاصيل المقاومة لتشح المياه والتي يمكن ربيها بمياه مالحة لتخفيف الضغط على الموارد المائية العذبة وتقديم برامج توعية قائمة على قاعدة معلوماتية مؤثرة ومقنعة.

إن المعلومات تسهم في توجيه استخدام المياه الاستخدام الأمثل والمفيد فإذا التزم المزارع بالإرشادات وزرع وفق الدورة الزراعية فإنه يمكن أن يزرع في فصلي الصيف والشتاء كما هو الحال في بعض المناطق.

مهمة للباحثين والمهندسين المعلومات ليست مهمة للباحثين والمهندسين المعلومات ليست مهمة للمزارعين ولمستخدمي المياه بشكل عام. وهذه المسألة ضرورية عند تقييم جدوى بعض الأعمال وتنفيذ المشروعات. فمن الصعب مثلاً على المزارع والقائم على إدارة مياه مدينة من المدن أو على المهندسين تحديد خطة المستقبل لأنواع الاستثمار الذي سيؤتي ثماره ما لم تتوفر لهم معلومات كافية ودقيقة.

من هنا أوجه مناقشتي لوزير المياه والبيئة الأستاذ عبدالسلام راز أن يعطي جزءاً من اهتمامه لموضوع المعلومات المائية والمناخية والبيئية لما لكل هذه العناصر من ترابط وتشابك بالاستعانة بالباحثين والمهنيين، حتى نستطيع أن نقول هذا هو وضعنا المائي، وهذا هو المطلوب - سواء ما يتعلق بالتشريعات، أو الأدوات المؤسسية، والمشاريع الاستراتيجية، أو الأدوات المطلوبة من منظمات المجتمع المدني، أو وسائل الإعلام، أو من المانحين والمنظمات الدولية ايعقل أن نتحدث ونخاطب الآخرين والدولة والمجتمع عن وضعنا المائي بمعلومات ناقصة أو مشوشة، وهي قضية حياة أو موت بالنسبة لنا.

## وجهة

## مطر

أحمد غراب

## حكاية الحكاية

كل شيء نقول بعده "أما بعد" إلا "الربيع العربي" لا بعد له.

ليس بالضرورة أن الذي يكره الربيع العربي (وهو اسم على غير مسمى)

متيم بعيون الأنظمة العربية السابقة.

الحكاية الآن أكبر من المقارنة بين أنظمة سابقة وأخرى لاحقة

الحكاية أكبر من أحلام ثورية تتحطم أمام واقع من الفقر والفوضى والجهل.

واكبر من ثورات تغير أنظمة سيئة فتجد نفسها أمام واقع أسوأ

أخرجوا الشعوب من بوتق المفهوم الغبي الذي يصور ما يجري على أنه انتصار أو هزيمة لطرف ضد آخر!

لا يوجد رابع وخاسر بين أبناء بلد في حربهم ضد بعضهم!!

شعوبنا الآن وبلا شعور أصبحت تأكل بعضها بعضاً لم يعد لدينا عدو غريبنا.

الحكاية الآن حكاية أمة تتمزق، ودماء تسيل، وفتنة ما إن تهدأ حتى تشتعل.

سوريا تمزقت مائة ألف إنسان قتلوا!! ومئات الآلاف تشردوا!!

مصرت تفرقت، وانقسمت، ووقف حالها وصارت قاب قوسين أو أدنى من فتنة أهلية لا يعلم إلا الله إلى أين ستصل؟

اليمن التي كنا نظن أنها أقل بلدان الربيع العربي خساير تبدو الآن في وضع لا تحسد عليه!!

جماعات مسلحة لا تقدر الحكومة على السيطرة عليها!

وتدهور اقتصادي تعجز عن إيقافه!

وصراعات مختلفة وأطراف تترقب لحظات الضعف لتعلن التمرد!!

فماذا بعد أيها الربيع؟

جاء الصيف موعد الأمطار الموسمية في اليمن، لكن القلوب تغيرت عندما تقسو ونحقد على بعضنا تحف السماء ولا تمطر وعندما تلين قلوبنا - وقليل ذلك - تمطر وتشتعل حروب الجفاف بين قرى وقرى وتسيل الدماء فيحدث المزيد من الجفاف والعطش والقسوة

ويبدل الله جنتهم الخضراء بجحيم لا يقل عن ذلك الموجود في قلوبهم.

تسيل الدماء بدلاً من أن تتوحد القلوب ويحب كل أخيه ما يحب لنفسه ويتقاسم معه الماء والزاد ويقف الشاعر الذي تغطي أرضيته أصنافاً مختلفة

الجميع بين يدي الله في صلاة استسقاء ليمنحهم جميعاً أمطاراً غزيرة.

الجميع انقسموا بين تيارين، يتجادلون ليل نهار وما أقلح قوم آدموا الجدل

يعلمون الحرب على بعضهم البعض ويسعى كل إلى السيطرة والتوسع على حساب أخيه ويفسد في الأرض ويقطع النسل والحرث فأى ربيع نتحدث عنه؟!

توقفت الرغبة في البناء ومكافحة الفساد والنهوض كل يريد أن يبنيته على صح وأخرون يريدون أن يهدموا المعبد على من فيه وغيرهم يصطادون في الماء العكر.

انكروا الله.. وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي.

Ghurab77@gmail.com



## أعيدوا صندوق تنمية المهارات

## لوجهته الأصلية

المهندس سعيد الخليدي

مثلت مسألة البطالة في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين الدافع الأساسي للحركات الشعبية الثورية التي قامت في البلدان التي قام بها ثورات اطلق عليها ثورات الربيع العربي ومنها بلداننا لذلك كان أول مطالب هذه الثورات توفير فرص العمل وبخاصة بين أوساط الشباب، كل ذلك يحتم على الدولة وقوى التغيير تحمل مسؤولياتها للحد من البطالة من خلال تشخيص عملية التنمية الشاملة بحيث تكون قادرة وبشكل فاعل على النهوض باستحقاقات التغيرات الحاصلة في بلداننا والتي يتصددها القضاء على البطالة وإيجاد فرص عمل والذي لن يتحقق إلا من خلال الاهتمام والدعم اللازم والكافي لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني لتتمكن من القيام بمهامها على أكمل وجه.. ومن هنا أتت فكرة إنشاء صندوق التدريب المهني الذي أنشئ عام 1995 م لدعم الوزارة مع العلم أن الصندوق كان ضمن الصناديق التي سيتم إلغاؤها عام 2009 م ولكن نظراً لأهميته في دعم وزارة التعليم الفني والتدريب المهني كمورد هام لها تم استثنائه من الإلغاء إلا أنه من المؤسف جداً أن الصندوق قد انحرف في مساره عن الهدف الذي أنشئ من أجله ومن الهدف الذي حال دون إلغائه عام 2009 م، فممن ذلك التاريخ

## الإقبال على شراء الأوبئة..؟!

الحديث كثيراً عن الإيجابيات التي لا تحصى للذمة المالية وقانونها، وعن الشرف والنزاهة...، حيث أقوم مرة واحدة في العام، وتحديدًا في إحدى الخمسة الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك، باصطحاب أفراد أسرتي إلى أقرب شارع من المنزل الذي تقطنه، ومن على رصيف ذلك الشارع الذي تغطي أرضيته أصنافاً مختلفة من الملابس والحقائب القادمة من بطون مصانع الأوبئة والسوموم عن طريق أصحاب العقول الصنعة والنفس الجشعة..، أشتري لهم بنصف الراتب ملابس العيدين (عيد الفطر وعيد الأضحى)، كون أسعارها رخيصة وتتناسب مع قدرتي الشرائية..، وحتى لا أحرهم فرصة العيد وبعض النظر عن العواقب الصحية والبيئية لارتداء مثل هذه الملابس، التي يشعر المرء بأنها تهون حتى وإن كانت وخيمة، حين تقبل مناسبة دينية كعيد الفطر أو عيد الأضحى، وليس أمامه سوى الرصيف الذي اعتاد على زيارته قبل أيام قلائل من حلول العيد، بعكس الأوبئة الجيد من الملابس التي لا تتناسب مطلقاً مع محدودية دخل شخص مثلي، قض عقدين من عمره في الوظيفة العامة وهو دائر لـ) 2-4( من أصحاب الباقات ولؤجر المسكن الشعبي المتاهك الذي يحتضنه ورغم معرفتي - وإن كانت محدودة جداً - بما تشكله الملابس الرديئة الصنع من أضرار صحية وبيئية إلا أنني كغربي من معظم أصحاب الدخل المحدود، لا أجد خياراً آخر سوى خيار التعامل بطريقة غير مباشرة مع المستوردين والمهربين لهذه الأصناف من الملابس إلى داخل البلد، ودعمهم وتشجيعهم بنصف راتبي الشهري الضئيل الذي لا يمكنه أن يغطي قيمة "جماعة" يوم واحد لإين أو إبنة أصغر مسئول في الدولة ممن يستهويهم



محفوظ العبيشي

ومخاطر هذه الأقمشة والملابس، على صحة المواطنين وعلى سلامة البيئة، وعلى الاقتصاد الوطني، وفي ظل غياب دور الجهات المختصة وفي مقدمتها وزارة الصناعة والتجارة وهيئة المصافى والمقاييس والجودة، في التصدي للتجار الجشعين الذين يستوردون ويبيعون لمثل تلك المواد المرسطة والأوبئة التي يعاد تصنيعها على شكل أقمشة وملابس جاهزة، مع أنه يقع على عاتق هاتين الجهتين الحكوميتين مسؤولية حماية صحة وسلامة المستهلك من السلع والبضائع والمواد الإستهلاكية السامة والفاصلة والسوق المحلية من مخلفات مصانع اللغزيات والأوبئة الملعبه والمطرزة...، بل إنها لم تتشأ في الأساس إلا لهذا الغرض، وهناك أسباب أخرى عديدة ساعدت على تنامي ظاهرة إغراق الأسواق والمحلات

مع قدوم عيدي الفطر والأضحى المباركين من كل عام، يتم إغراق الأسواق ومعظم المحلات التجارية وأرصعة الشوارع في عموم محافظات الجمهورية بأنواع مختلفة من الأقمشة والملابس الجاهزة، منها الحامل للمواد المرسطة والأمراض الجلدية، ومنها البردي الصنع ومنها المقلد لبلد المنشأ الأصلي، مما يؤدي إلى تعرض الكثير من المواطنين الذين يقدمون على شرائها وارتدائها، للعديد من الأمراض السرطانية والجلدية وغيرها من الأمراض، وإلى تلوث البيئة من ما تحتوي عليه تلك الملابس التي تتهاك بعد أقل من مرور أسبوع من استخدامها، من مواد سامة والتي يتم صنعها منها، فلا يكاد يخلو مستشفى أو مستوصفاً، حكومياً أو خاصاً في بلداننا من عشرات الآلاف الذين أصيبوا بأمراض وعاهات عن طريق اقتنائهم للملابس المقلدة والمستعملة، إلا أن هذا الأمر الغاية في الخطورة لا يحرك ساكناً لدى الجهات المختصة التي تفرق في نوم عميق على مدار العام، وليس قبل حلول عيدي الفطر والأضحى المباركين فقط، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من إغراق السوق المحلية بأصناف متعددة من مخلفات مصانع شرق آسيا، من قبل التجار الجشعين الذين يقومون باستيرادها والترويج لها وبيعها في الأسواق الشعبية وعن طريق الباعة المتجولين وبعض المحلات التجارية، فيقع للمستهلك اليمني في فخ الغش والتضليل والأمراض الخطيرة والقاتلة، دون علم منه بالأضرار التي قد تحدث له بسبب اقتنائه لمثل تلك الأقمشة والملابس المقلدة والرديئة الصنع والفاقدة لأبسط الشروط الصحية، وكل هذا يجري في ظل غياب تام لدور المؤسسات والأجهزة الصحية والإعلامية، في التوعية بأضرار

مع قدوم عيدي الفطر والأضحى المباركين من كل عام، يتم إغراق الأسواق ومعظم المحلات التجارية وأرصعة الشوارع في عموم محافظات الجمهورية بأنواع مختلفة من الأقمشة والملابس الجاهزة، منها الحامل للمواد المرسطة والأمراض الجلدية، ومنها البردي الصنع ومنها المقلد لبلد المنشأ الأصلي، مما يؤدي إلى تعرض الكثير من المواطنين الذين يقدمون على شرائها وارتدائها، للعديد من الأمراض السرطانية والجلدية وغيرها من الأمراض، وإلى تلوث البيئة من ما تحتوي عليه تلك الملابس التي تتهاك بعد أقل من مرور أسبوع من استخدامها، من مواد سامة والتي يتم صنعها منها، فلا يكاد يخلو مستشفى أو مستوصفاً، حكومياً أو خاصاً في بلداننا من عشرات الآلاف الذين أصيبوا بأمراض وعاهات عن طريق اقتنائهم للملابس المقلدة والمستعملة، إلا أن هذا الأمر الغاية في الخطورة لا يحرك ساكناً لدى الجهات المختصة التي تفرق في نوم عميق على مدار العام، وليس قبل حلول عيدي الفطر والأضحى المباركين فقط، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من إغراق السوق المحلية بأصناف متعددة من مخلفات مصانع شرق آسيا، من قبل التجار الجشعين الذين يقومون باستيرادها والترويج لها وبيعها في الأسواق الشعبية وعن طريق الباعة المتجولين وبعض المحلات التجارية، فيقع للمستهلك اليمني في فخ الغش والتضليل والأمراض الخطيرة والقاتلة، دون علم منه بالأضرار التي قد تحدث له بسبب اقتنائه لمثل تلك الأقمشة والملابس المقلدة والرديئة الصنع والفاقدة لأبسط الشروط الصحية، وكل هذا يجري في ظل غياب تام لدور المؤسسات والأجهزة الصحية والإعلامية، في التوعية بأضرار